

اقتصاد

«التجاري» يحضّر لإطلاق قروض شخصية وتمويل المشروعات المتضررة ومشروعات الطاقات البديلة

الوطن

كشف مدير عام المصرف التجاري السوري علي يوسف لـ«الوطن» عن إطلاق سلة من المنتجات المصرفية تشمل القروض طويلة الأجل والمتوسطة والقروض الشخصية، إذ تم اتخاذ قرارات مبدئية في هذا الاتجاه بانتظار إنجاز تفاصيل إجراءاتها وتنفيذها.

وبين أن أهم هذه التسهيلات الائتمانية هو قروض تمويل المشروعات المتضررة بفعل ظروف الحرب خلال المرحلة الماضية على أن تكون هذه المشروعات ضمن المناطق الآمنة التي تعمل بها مؤسسات الدولة، إضافة إلى قروض توليد الطاقات البديلة لأمنيتها خلال المرحلة الحالية على أن تكون فوائد هذه القروض شبه منخفضة وتقرب من ١٠ بالمائة حسب طبيعة وخصوصية كل مشروع والدراسة الخاصة به.

وبين أن المصرف يعمل بالتوافق مع توجهات المصرف المركزي حيث حددت الحدود الدنيا للفوائد على الودائع لدى المصارف العاملة من المركزي ومنها أن معدل ٧٪ يعقل الحد الأدنى للودائع من عمر ٣-١ أشهر.

كما بين المدير العام أن هناك حزمة متنوعة من القروض التي يعمل على إنجازها المصرف التجاري خلال المرحلة الحالية وسيتم الإعلان عنها بعد استكمال كل التعليمات والإجراءات الخاصة بفعالها، إذ يتجه المصرف نحو التوسع في منح التسهيلات الائتمانية لزيادة توظيف أمواله وخاصة أن حجم الودائع مرتفع لدى المصرف، وذلك بما يسهم في تمويل المشاريع المهمة والنوعية التي تسهم في دعم النشاط الاقتصادي وحركة الإنتاج وعودة المنشآت المهمة لنشاطها.

ولفت إلى أن حزمة القروض التي يتجه المصرف للعمل بها خلال المرحلة الحالية يتم بالتوازي مع تطوير وتحديث البات عمل المصرف وتطوير برامج عمله ورفع جودة الخدمات المقدمة والتوسع بها والاستفادة من حالة التوزيع والانتشار الواسعة لفروع المصرف ومكاتبه في المدن والمحافظات المختلفة مع منح اهتمام واسع في أتمتة أنشطة المصرف وتعاملاته بما يسهم في زيادة سرعة تلبية متطلبات العمل وحركة النهوض في مختلف أنشطة المصرف وخدماته وكل ذلك يتراق مع حالة من زيادة تأهيل وتدريب كوادر المصرف وخاصة في الأعمال التي تحتاج لخبرات ومهارات نوعية في الأداء المصرفي.

عبد الهادي شباط

صرّح مدير عام المصرف العقاري مدين علي لـ«الوطن» بأن المصرف يعاني تركة ثقيلة جراء حجم الديون المتعترية التي تجاوزت ١٠٧ مليارات ليرة مع نهاية عام ٢٠١٨، منها نحو ٩٦ مليار ليرة قروض منحت بالليرات السورية، ونحو ١١,٥ مليار ليرة قروض منحت بالعملات الأجنبية.

وبين أن أثر ذلك كان قاسياً جداً في مستوى أداء المصرف، ونشاطه، ومدى قدرته على مواصلة الدور المطلوب منه، حيث أثرت كتلة الديون المتعترية سلباً في رأس المال، وهو ما ترجم في تراجع قدرة المصرف على التسليف بحدود ٧٥ بالمائة، الأمر الذي اعتبره المدير العام مؤشراً صريحاً ومالياً خطيراً، لافتاً إلى أن هذه الديون المتعترية أسهمت أيضاً في انخفاض مستوي النشاط الاستثماري والإنتاجي، وأدت إلى إلحاق خسائر مادية تجاوزت ١٦ مليار ليرة.

وعن واقع الجدولة وعمليات التحصيل أكد المدير العام أنه تم العمل بصورة مكثفة من خلال مختلف الأدوات والإجراءات القانونية وغير القانونية (وسائل الحوار والإقناع) لدفع أصحاب القروض المتعترية لإجراء عمليات

التسوية والجدولة للقروض المتعترية، بموجب القانون ٢٦، وقد أثرت الجهود المبذولة بصورة واضحة في تحسن عدد عمليات الجدولة، ما أسهم في رفع مستوى التحصيل، إذ بلغ إجمالي حجم التحصيل من القروض المتعترية وغير المتعترية خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٨ ما يزيد على ٧ مليارات ليرة، وأن عدد عمليات الجدولة خلال الفترة نفسها سجل ٢٥٢ عملية، في حين سجل عدد العقارات المحالة بصورة

قطعية ٥٣ عقاراً بقيمة إجمالية نحو ملياري ليرة. وعن حجم التحصيلات من القروض المتعترية وغير المتعترية، فقد ارتفع من ٢٤٥١ مليون ليرة خلال تشرين الأول إلى ٢٧٢٢ مليون ليرة خلال كانون الأول من عام ٢٠١٨، مبيّناً أن حجم التحصيلات سوف يرتفع لأن هناك عدداً كبيراً من عمليات الجدولة سيتم خلال الربع العاقل.



وفي إطار التحصيل وعمليات التسوية والجدولة بين أنه لأجل تبسيط الإجراءات وتسيير عمليات التحصيل بصورة نموذجية، تم إرسال العشرات من التعاميم الإدارية والنماذج التفسيرية لكل الفروع للقرارات والقوانين، ولا سيما القانون ٢٦ الخاص بعمليات الجدولة والتسويات للديون المتعترية والمتخلفين عن السداد.

وأوضح أنه بهدف تبسيط الإجراءات وتسهيل إمكانية الوصول لخدمات البنك، تمت إعادة النظر بالكثير من الإجراءات والتدابير البيروقراطية عبر فتح باب التواصل المباشر مع مختلف الشرائح والمكونات التي يتعامل معها البنك وتشكيل العديد من اللجان المختصة لمعالجة قضايا معينة، وإشكالات مختلفة تواجه البنك منذ سنوات، وقد قدمت هذه اللجان بعض توصياتها ومقترحاتها عن طريق تقارير، وهي قيد التنفيذ، مع إرساء تقليد اجتماع دوري بصورة أسبوعية لمدراء البنك المركزيين (مدراء الإدارة العامة) لمناقشة الصعوبات والتحديات وآفاق تطوير العمل، وإرسال العديد من التعاميم التوضيحية لتفسير وشرح بعض القوانين والأمر الإجراءية، وذلك بهدف تسهيل المهام الوظيفية، ما يساعده في تبسيط الإجراءات، وتحسين نوع الخدمة للوطن.

وبين المدير العام أن المصرف العقاري يحتاج إلى كوادر بشرية مدربة ومؤهلة تأهيلاً صريحاً مناسبة، لأن البنك يعاني من نقص حاد في الكوادر (كماً ونوعاً) وهذا يتطلب توسيع الملاك للبنك، وأنه يتم العمل على ترميم ومعالجة هذا النقص الحاصل عبر تأمين الكوادر البشرية عن طريق عقود مسابقات أو عقود سنوية.

القضاء في «الأربعا التجاري»

مجلس القضاء خصص رئيس تنفيذ الأحكام المصرفية وعقود القروض والتسهيلات الائتمانية

الوطن

كأحكام ولا تقبل الإنكار حتى لو حضر المنفذ عليه وأُكر توقيعه على عقد القرض، كما تتابع دائرة التنفيذ الإجراءات التنفيذية.

كما نوه قيسية بالقانون رقم ٢١ الصادر بتاريخ ٢٠١٤/١١/٥ الذي قضى بإحداث محاكم مصرفية بدائية واستئنافية في كل المحافظات تخصص بالنظر بالفضايا المصرفية التي يكون أحد أطرافها مصرفاً أو مؤسسة مالية تقبل الودائع وتمنح التسهيلات الائتمانية الخاضعة لرقابة مجلس النقد والتسليف، مبيّناً أن أحكام محكمة البداية المصرفية تقبل الطعن بطريقة الاستئناف على حين تصدر أحكام الاستئناف المصرفية مبرمة غير قابلة للطعن.

ولفت إلى أن هذا القانون أعطى المحكمة الناظرة في الدعوى اتخاذ جميع الإجراءات والتدابير والقرارات المستعجلة، مشيراً إلى أنه يحق للمحكمة الرجوع عن إجراءاتها وتدابيرها وقراراتها المستعجلة بناءً على طلب المتضرر في أي مرحلة من مراحل الدعوى، مؤكداً أن الإجراءات التي اتخذتها محكمة البداية المصرفية تخضع للطعن أمام محكمة الاستئناف المصرفية.

وأشار قيسية إلى أنه يحق لرئيس التنفيذ أن يتمتع عن تنفيذ الأحكام من تلقاء نفسه في حال كانت معذومة أي إنها لم تصدر عن هيئة قضائية مشكلة تشكياً صحيحاً أو لم تصدر بخصوصية صحيحة، موضحاً أن الأحكام هي أقوى الأسناد التنفيذية لأنها حصيلة قضاء خصومة أو القضايا التي ترفع أمام المحاكم أو المحكمين، كما أنها تصدر بعد تحقيق كامل مؤد لوجود الحق وملزم للمدين بالوفاء، مبيّناً أن المبالغ المالية التي تحصلها دائرة التنفيذ من المدينين يجري تحصيلها تنفيذاً لأحكام مدنية لأجل تأديتها للدائنين المحكوم لهم، ونوه بالتخصيص للرؤساء التنفيذيين، بمعنى أنه قد أصبح هناك رئيس تنفيذي مختص بتنفيذ الأحكام الصالحة وآخر مختص بعقود الأجار الموسمية، وآخر مختص بتنفيذ الأحكام الصادرة عن المحاكم التجارية الأمر الذي لم يكن موجوداً مسبقاً.

خصصت غرفة تجارة دمشق لقاء الأربعا التجاري أمس لبحث موضوع «تنفيذ الأحكام القضائية العادية والتجارية»، إذ عين رئيس محكمة الاستئناف المدنية الثالثة في دمشق مخلص قيسية أن مجلس القضاء الأعلى أصدر قراراً تخصص «رئيس تنفيذ» يخصص بتنفيذ الأحكام الصادرة عن المحاكم المصرفية وتنفيذ عقود القروض والتسهيلات الائتمانية، مشيراً إلى أن عمله هو البحث في هذه العقود والتي لا تقبل الإنكار.

ولفت إلى أن المجلس اعتبر محكمة الاستئناف المصرفية في كل محافظة مرجعاً للنظر في قرارات الرئيس التنفيذي المختص بالدعاوى المصرفية، مبيّناً أن محكمة الاستئناف التجارية مرجع للطعن بقرارات رئيس التنفيذ فيما يتعلق بالدعاوى التجارية أي إن أحكامها قابلة للطعن بالنقض أمام الغرفة التجارية في محكمة النقض، على خلاف محاكم الاستئناف المصرفية التي تصدر أحكامها مبرمة.

وأشار قيسية بالقانون رقم ١٩ بتاريخ ٢٠١٤/١١/٥ الذي اعتبر عقود القروض والتسهيلات الائتمانية الموثقة بسند خطي بين المصرف والعميل من الأسناد التنفيذية المنصوص عليها في المادة ٢٧٥ من قانون أصول المحاكمات المدنية والتي تطرح أمام دائرة التنفيذ لتنفيذها كأحكام، كما نصت المادة التالية من هذا القانون على أنه لا توقف الإجراءات التنفيذية العقود والقروض تطرح أمام دائرة التنفيذ فإذا حضر عن المحكمة المختصة حتى ولو أكر المنفذ عليه السند أو توقيعه، مشيراً إلى أنه وقبل صدور القانون كانت العقود والقروض تطرح أمام دائرة التنفيذ فإذا حضر المنفذ عليه وأُكر عقد القرض فإن دائرة التنفيذ تتوقف عن الإجراءات التنفيذية وتكلف المصرف بمراجعة المحاكم المختصة بالموضوع، أما بعد صدور القانون ١٩ لعام ٢٠١٤ أصبحت عقود القروض لها قوة التنفيذ

تخفيض اسلفة على ضريبة الدخل للصناعيين

وزير المالية لـ«الوطن»: إعادة النظر بوقف استرداد الرسم الجمركي على المواد الأولية ممكن في حال اعترض الصناعيون

وفاء جديد

استغرب عضو مجلس إدارة غرفة صناعة دمشق وريفها محمد دعوش في تصريح لـ«الوطن» تجميد القرار ٤٢٥ الذي يقضي باسترداد الصناعي للرسم التي يتم دفعها عند استيراد المواد الأولية الداخلة بالصناعة للرسم الجمركية، وذلك في حال تم تصنيها وأعيد تصديرها، مشيراً إلى أنه منذ شهرين تم إيقاف العمل بالقانون الذي يقضي بعدم دفع سلفة على ضريبة الدخل من يستورد المواد الأولية على إجازة استيراد صناعية، أي إن الصناعي غير ملزم بدفع سلفة على ضريبة الدخل عند استيراده البضائع على عكس التاجر المزمع بدفعها، مطالباً بإعادة العمل به لدعم الصناعة الوطنية.

أما وزير المالية سامون حداد فقد صرح لـ«الوطن» بأنه يمكن تعديل القرار الذي يقضي باسترداد الصناعي للرسم الجمركية التي يتم دفعها عند استيراد المواد الأولية الداخلة بالصناعة إذا أعاد تصنيها وتصديرها وذلك في حال قدم الصناعيون أي اعتراض عليه، مشيراً إلى أنه يمكن ذلك خلال اللقاءات والاجتماعات التي تتمتع في غرف الصناعة، مرحباً بأي اقتراح بخصوص ذلك. ولفت حداد إلى صدور قرار مؤخر بتخفيض السلفة على ضريبة الدخل إلى النصف وذلك لتشجيع الصناعيين ودعمهم، مؤكداً عدم إغائه.

وفي حديث مع «الوطن»، بينت مدير عام المؤسسة ريم حله في أنه من المفترض أن تكون المؤسسة كغاية لتحصين خطوط الإنتاج وإجراء عمليات الصيانة والاستبدال للألات التي يمكن الاستفادة وخاصة أن العمر الفني للألات قد استهلك معظمها بحاجة إلى استبدال وتجديد. حله في تحدثت بأسف وحرقة على واقع شركة



المحلية فيها بضائع ذات منشأ وطني. وأشار إلى أن سوق تصدير الألبسة خلال عام ٢٠١٨ كانت أفضل حالاً من عام ٢٠١٧ لكن بالطبع لا تقارن بما قبل الأزمة، مؤكداً أن المشكلة الأكبر في سورية لجهة الألبسة هي الإنتاج الكبير والتصدير القليل لذا يجب دعم تصديرها، الأمر الذي يتطلب جودة نوعية للمنتج وسعراً مناسباً، وللوصول إلى السعر المناسب يلزم تخفيض المصاريف على الصناعي لكي يكون قادراً على المنافسة في الأسواق الخارجية وبيع السلعة بسعر أرخص.

والسرقة. وبين أن نجاح الدول الأخرى في مجال المنافسة لا يعني أن إنتاجها أفضل من الإنتاج المحلي في سورية، بل إن سلعتها مدعومة من أغلب الحكومات، إذا فالدعم ليس رفاهية، والصناعي اليوم ينافس حكومات أخرى وليس مصانع أخرى في الدول الخارجية، وتلك حكومات تدعم صناعيتها أكثر، حيث إن أرضية العمل وظروفه والمعونة المقدمة مختلفة، الأمر الذي يتطلب من الحكومة السورية زيادة دعم الصناعي أكثر مما هو عليه الآن، لافتاً إلى أن الموضوع ليس موضوع حصار فقط، لأن الإنتاج مستمر والسوق

لا يكون فقط بالتوجه لإحلال المستوردات واعتماد البدائل المحلية وإنما هناك العديد من الإجراءات الأخرى الواجب اتخاذها من الحكومة مثل كسر تجميد القرار ٤٢٥ وإعادة العمل بالقانون المتعلق بالسلفة على ضريبة الدخل.

ومن جانب آخر لفت دعوش إلى أهمية الخطوة التي اتخذتها الحكومة خلال معرض دمشق الدولي وهي دعم الشحن لبضاعة المعرض، حيث تحسن وضع التصدير حينها لذا يجب أن يكون هناك دعم لشحن البضائع على مدار العام، الأمر الذي يدعم الصناعة الوطنية من دون أن يترك مجالاً للنهب

مديرة «الغذائية» تشكو: وضع ألبان دمشق مزر لدرجة وجود جردان وجميع خطوطها معروضة للتشاركية مع الخاص

هتاء غانم

ألبان دمشق، مؤكدة أن الشركة لديها صعوبات فنية مالية إنتاجية إدارية ولأسف الشركة حالياً ليس لديها القدرة لإنتاج والتسويق، كما ينقصها الكوادر والسيولة المالية، ولديها ديون كبيرة، وحتى تتم إعادة تشغيلها كان لا بد من اتخاذ إجراءات سريعة أولها الاستعانة بخبراء من ألبان حمص ثم تم بالإعلان عن فتح المجال للقطاع الخاص لخطوط الإنتاج كافة على مبدأ التصنيع للغير، أي تشاركية ضمن شروط مالية وقانونية مدروسة وبعيدة عن التخصصية، حيث يقوم المستثمر باستيراد المواد الأولية يقوم بتصنيع القشوان مثلاً على آلات الشركة وضمن المواصفة المطلوبة في الشركة وتحت مسمى (الغولطة) وهو اسم تجاري ذو جودة عالية وهذا يساعده على إعادة المنتج للأسواق.

مزر جداً

لم تخف حله في أن الوضع في شركة الألبان في دمشق مزر جداً، لدرجة وجود جردان، نظراً لأن وحدات التبريد التي تم إغلاقها منذ سنوات لم تنظف وتفتح منذ سنوات، وعلى خليفة إغلاقها بقرار وزير الصناعة لأنه تم استئجارها كسكسج، وبقيت النفايات متراكمة،



لكن المؤسسة مؤخراً قامت بكفافة ذلك مضيئة: إنه بناء على توجهات الحكومة تمت زيارة محافظة القنيطرة لدراسة الجدوى الاقتصادية حول إمكانية إقامة خط إنتاج الحليب المجفف بالمشاركة مع القطاع الخاص وإقامة محل لتصنيع الحليب، وفتح خطوط تصنيع مشتقات الحليب، وستتم حالياً دراسة

التعيينات لكنها تعاني صعوبة تتعلق بعدم الآلات وعدم القدرة على دخول الأسواق وبناء عليه تم تقديم مقترح يقضي بتطوير خط تصنيع الحليب المعقم وتم إعطاء الأمر بالمباشرة.

صعوبة في التسويق

بخصوص شركات الزيوت، لفتت حله في إلى غياب كوادر تسويق المنتج، مبيّنة أن المرونة التي يتمتع بها القطاع الخاص التي هي غائبة عن القطاع العام تؤثر بشكل واضح في تسويق المنتج، لافتة إلى أنه من المفترض الترميم والتركيز على الإنتاج النظمي مثل الزيوت والمياه والألبان التي لا تحتاج يومياً إلى تغير في الشكل والتكفة.

وعن مشكلة مخازين الزيوت أوضحت حله في أنه تم شراء البذار بأعلى من سعره العالمي الأمر الذي انعكس على تكلفة المنتج النهائي وإمكانية تسويقه، وكمؤسسة تم تشكيل لجنة بناء على توصية اللجنة الاقتصادية الصادرة بخصوص المنشآت التي لا تعمل بكامل طاقتها الإنتاجية، لأنه من غير المعقول أن يكون لدينا شركة طاقتها الإنتاجية كمعمل كزيوت حلب ١٢٠ ألف طن سنوياً من البذار ولم يستلم سوى

١٠ آلاف طن، وتحصيل كل التكاليف للمعمل.

احتكار المياه

بينت حله في أن هناك طلباً كبيراً على المياه، إلا أن الوحدات حالياً تعاني مشكلات فنية، إلى جانب احتكار المادة في الأسواق من بعض التجار لرفع الأسعار، ولا سيما في فصل الصيف، مؤكدة أن المؤسسة أنجزت عدة إجراءات لضبط المستوردات في حال الاحتكار بالتعاون مع حماية المستهلك، إضافة إلى إقامة خطوط إنتاج في بعض المناطق لتغطية حاجة السوق المحلية. وأشارت إلى أن معظم وحدات المياه تحتاج إلى تبديل الخطوط لأن معظم آلتها أجنبية ولم تتمكن المؤسسة من استيراد ما يلزم لإعادة تشغيلها بسبب الأزمة، مما يؤكد أن هناك معاناة وصعوبات فنية يومية تواجه العمل، إلا أن العديد من المعامل استطاعت التغلب على الكثير من الصعاب من خلال المبادرات لتسيير عجلة الإنتاج.

وختمت حله في: إنه لا بد من إعادة توزيع منشآت الصناعة وفق التوزيع الجغرافي الخاص بها، وخاصة أن هناك مواقع لا يجوز أن تقام عليها صناعات.